القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثره في اعداد القوائم المالية

الأستاذ الدكتور
مؤيد عبد الحسين الفضل
المدرس المساعد
عباس فاضل علي
الكلية التقنية الإدارية ـ كوفة، جامعة الفرات الأوسط التقنية
Abbasalkhuzaie@yahoo.com

Measurement and disclosure of financial derivatives and its impact on the preparation of financial statements

Prof Dr.
Muayed A. H. Al Fadl
Assistant Lecturer
Abbas F. Ali
Technical College of Management - Kufa, Al-Furat Al-Awsat Technical University

الملخص:

يهدف البحث الى بيان اركان القياس المحاسبي وتطور والعوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي وفوائد وخصائص المشتقات المالية وكيفية عرضها ضمن القوائم المالية، ولغرض تحقيق اهداف البحث اعتمد الباحث على استمارة الاستبيان التي تضمنت مجموعة من التساؤلات التي وجهت لعينة البحث للتعرف على آرائهم في علاقة القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية بأعداد القوائم المالية لغرض التحقق من صحة فرضيات البحث، اذ تم اختيار عينة البحث من محاسبي الشركات المساهمة الذين لديهم الرغبة في التعامل بالمشتقات المالية وعرضها في صلب القوائم المالية، وتوصل البحث الى جملة من النتائج التحليلية والنظرية كان من أهمها: وجود معوقات تحد من التعامل بالمشتقات المالية في البيئة المحلية العراقية منها عوامل خارجية كعدم توافر الأسواق المالية المتطورة التي تتعامل بالمشتقات المالية وعدم وجود تشريعات وقوانين تحكم التعامل بتلك المشتقات، وعوامل داخلية كعدم توفر الكادر البشري المتخصص والمدرب لدى الشركات لأجل ايكال مهمة التعامل بالمشتقات المالية الى ذلك الكادر.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، القياس المحاسبي، المشتقات المالية، القوائم المالية.

Abstract:-

The aim of the research is to explain the elements of the accounting measurement, the development of the factors that could affect the accounting disclosure, the benefits and characteristics of the financial derivatives, and the method of presenting them in the financial statements. In order to meet the objective of the research and to verify the validity of its hypothesis, the researcher relied on a questionnaire to know the opinions of the research sample on the relationship between the measurement and accounting disclosure of financial derivatives with the preparation of the financial statements. The sample of the research was created by selecting accountants who work in shareholding companies and have the will to deal with financial derivatives and to present them in the financial statements.

Among other analytical and theoretical results, the research concluded that the local environment in Iraq has its own Internal and external constraints that could limit dealing with financial derivatives. The lack of advanced financial markets dealing with derivatives, and the absence of the legislation required to govern the dealing with these derivatives are such examples for the external factors. For the internal factors, the lack of specialized and trained human resources to handle the dealing with the financial derivative is an example.

key words: Accounting Disclosure, Accounting measurement, Financial derivatives, Financial Statement.

المقدمة:

تعد المحاسبة اداة لقياس وتوصيل المعلومات المالية التي تعكس اداء المشروعات وتبين مركزها المالي، اذ ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة وتحدد مفاهيم القياس المحاسبي، واختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح خاصة فيما يتعلق بمحتوى الافصاح ومستواه ، فمنهم من لا يحصر نطاق مشكلة الافصاح في مجرد درجة تفعيل القوائم المالية المنشورة، وفي اساليب تبويب وعرض المعلومات في هذه القوائم، وانما يتعدى هذا النطاق ويجعل منه عنصر دقة ومصداقية للأرقام المعروضة في هذه القوائم في حين ان اخرين يرون ان مشكلة الافصاح تنحصر فقط في نطاق عرض المعلومات في القوائم المالية المنشورة ومجرد كمية هذه المعلومات المعروضة فيها ، ومن ثم الشكل الذي يتم فيه عرض المعلومات، هذا ويعتبر الافصاح في الوقت الراهن من اهم المبادئ المحاسبية التي يمكن ان تسهم بفعالية في اثراء قيمة المعلومات المحاسبية التي تظهر في القوائم المالية، فضلا عن تزايد اهمية صناعة المشتقات المالية في العقدين الاخيرين من القرن الحالي، حيث شملت مجموعة واسعة من العقود المالية لكافة انواع الأوراق المالية والسلع وغيرها من الموجودات الأخرى، كما تزايدت اهمية صناعة المشتقات المالية في العقود الاخيرة سواء من ناحية حجم التعامل بهذه الادوات او من ناحية تنوعها او من ناحية اتساع عدد المشاركين في اسواق المشتقات المالية، كما تمثل المشتقات المالية احدى التطورات الرئيسية في الاسواق المالية حيث نشأت وتطورت بشكل ملحوظ.

المبحث الأول

منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

يعد القياس والافصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة. حيث ان عدم الموضوعية في القياس المحاسبي يؤدي الى تقديم معلومات مضللة وغير ممثلة للواقع، كما يعد كل منها مسؤولا عن توفير معلومات ملائمة وخالية من الاخطاء الجوهرية، كما تعد المشتقات المالية صكوك مالية تستند الى واحد او اكثر من الاصول الاساسية، لهذا فإن مشكلة الدراسة تكمن في الاجابة عن التساؤلات الاتية.

١ـ هل يوجد هناك دور فعال يلعبه القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية ويؤثر في اعداد القوائم المالية.

٢ـ هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية؟

ثانيا: اهداف البحث

من خلال ما تم عرضه من مشكلة للبحث يسعى الباحث الى تحقيق الاهداف التالية:

١ـ بيان اهمية واهداف واركان القياس المحاسبي.

٢ـ بيان اهمية وتطور والعوامل المؤثرة على الافصاح المحاسبي.

٣ـ بيان اهمية وخصائص وفوائد المشتقات المالية وكيفية عرضها في التقارير المالية.

ثالثا: اهمية البحث

تكمن اهمية القياس والافصاح المحاسبي في ان الوظيفة الاساسية اصبحت تتمثل بعملية القياس ومن ثم الافصاح عن نتائج عملية القياس والافصاح وتوصيلها الى مستخدميها، كما ان للقياس اهمية كبيرة في البحث العلمي لأنه افضل طريقة لفهم الشيء او الحدث المراد قياسه ومن دونه لا يمكن اختيار صحة الفروض والنتائج، ويعد الافصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية المستخدمة عند اعداد القوائم والتقارير المالية، فضلا عن ان للإفصاح المحاسبي اهمية كبيرة في تقديم المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة ويستمد الافصاح المحاسبي اهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المستثمرين ، المقرضين، والمحاسبين وغيرهم، ومن جهة أخرى فان للمشتقات المالية أهمية كبيرة في دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها بما يخدم اغراضهم في بناء محافظ اكثر تنويعا الامر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه الوحدة الاقتصادية.

رابعا: فرضيات البحث

بناءاً على ما تقدم من مشكلة واهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات الاتية:

١ـ هناك دور فعال يلعبه القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية ويؤثر في اعداد القوائم المالية.

٢ـ توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية.

خامسا: مجتمع واداة القياس

أولا: مجتمع البحث

تم اختيار محاسبي الشركات المساهمة التي لها الرغبة في التعامل بالمشتقات المالية مجتمعا للبحث، علما انه تم اختيار المجتمع على أساس التخصص المحاسبي فقط.

ثانيا: استمارة الاستبانة

تم إعداد استمارة الاستبانة على وفق مقياس ليكرد الخماسي، وفي ضوء الجانب النظري الذي تناوله البحث بهدف اختبار فرضيات البحث وقد أخذ بنظر الاعتبار في إعداد الاستبانة التوافق مع خصائص مجتمع البحث، وتضمنت الاستمارة (١٨ سؤالا).

المبحث الثاني

الرؤية المحاسبية للقياس والافصاح المحاسبي القياس المحاسبي

١ـ مفهوم وتعريف القياس:

يعد القياس عنصرا اساسيا من عناصر البحث العلمي فبدونه لا يمكن اختبار صحة الفروض والنتائج ومن ناحية اخرى يعد القياس احد وظائف المحاسبة الاساسية، ونتيجة له تكتسب المعلومات المحاسبية أهمية خاصة في المجتمع المالي، و عرفه الشيرازي تعريفا عاما "بانه مقابلة أو مطابقة أحد جوانب أو خصائص مجال معين بأحد جوانب أو خصائص مجال آخر وتتم هذه المقابلة أو المطابقة باستخدام الأرقام أو الرموز وذلك تبعاً لقواعد معينة " ويفضل استخدام المقاييس الكمية لان التعبير عن خاصية معينة من خصائص الشيء المراد قياسه تعبيرا كميا يزيد من دقة التعاريف التي نحصل عليها الأمر الذي يترتب عليه زيادة تفهمنا لهذا الشيء (الشيرازي،١٩٩٠:٦٢)، وأن تعريف المنظر الرئيس لنظرية القياس الكلاسيكية (Campell) كان يركز أساساً على العلوم الطبيعية التي تعتمد أساساً على قياس

الخواص الطبيعية الملموسة فقط كالوزن والطول والحجم والعدد وغيرها بينما الخواص المعنوية لا تخضع للقياس اذ عرفه بأنه "تحديد، تخصيص ارقام لكي تمثل خواص او سمات لأنظمة مادية عدا الارقام نفسها واستنادا الى القوانين التي تحكم هذه الخواص" (Kam,2000: 677) وهذا التعريف التقليدي للقياس لا يمكن أن يواكب التطورات الحاصلة وخصوصاً مع تطور كثير من العلوم الاجتماعية والتي تعتمد على الخواص المعنوية غير الملموسة بشكل أكبر من الخواص الطبيعية الملموسة.

اما (Stevens) فقد اضافة بعدا رياضيا الى عملية القياس حين عرفه بما يلي" يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص والعلاقات بموجب نموذج رياضي"(مطر،٢٠٠٤: ١١٥).

وعرف (Moonitz) القياس المحاسبي بانه ((تعيين وتحديد النشاط الاقتصادي على فترات دورية والذي يمكن طبقآ له قياس وتصوير نشاط كل مدة))(Moonitz, 1981:15)، وعرفه أيضا (Hendriksen) في الصدد نفسه ((تحديد القيم العددية للأشياء أو الاحداث الخاصة بالوحدة الاقتصادية، وان هذه القيم العددية قد حددت بطريقة تجعلها ملائمة للتجميع أو التجزئة حينما تتطلب أيهما ظروف معينة، فأن القياس المحاسبي يتضمن عملية التبويب وعملية التعيين)) (Hendriksen,2008: 130).

٢ـ أهمية القياس المحاسبي

إذا ما تتبعنا التطور التاريخي للمحاسبة نجد انها أصبحت نظاماً للمعلومات تخدم مستخدمي تلك المعلومات كافة، أي أن الوظيفة الأساسية أصبحت تتمثل بعملية القياس ومن ثم الإفصاح عن نتائج عملية القياس وتوصيلها إلى مستخدميها، ولعل ما يؤكد هذا تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية(A.A.A) حيث عرفتها في عام ١٩٦٦ بأنها عملية تحديد وقياس وتوصيل المعلومات الأقتصادية بهدف تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة.(الشيرازي،١٩٩٠: ١٤)

وتكمن أهمية القياس المحاسبي في الدور الذي يلعبه في إطار العملية المحاسبية لأن عملية القياس المحاسبي تنصب على قياس موارد وإستخدامات الوحدة الاقتصادية وبالتالي يشكل الاداة الرئيسة لاتصال المحاسبة بالبيئة وبدونه لا يمكن إختبار صحة الفروض والنتائج وإنه شيء أساسي في المحاسبة لأن أغلب مواضيع المحاسبة تقوم على القياس وإن وظيفة

المحاسبة الأساسية هي القياس، ويشير (Most,1977:151) إلى أهمية القياس المحاسبي بالقول بأن الشيء الذي لا يمكن قياسه لا يمكن أن تعرف الشيء الكثير عنه وبالتالي لا يمكن إدارته. وكذلك يبين (الأنصاري،١٩٩٩: ٣٧) أن المقارنة بين المعلومات الكمية وغير الكمية تبدو كالمقارنة بين المعلومات الدقيقة والمعلومات الغامضة او المبهمة، ويشير(فرج،١٩٩٧: ٤٣) أن استخدام تعبير أو مصطلح القياس في الحياة اليومية يعني العملية أو العمليات المتعددة التي نحصل بها على تقديرات دقيقة للأشياء بما يؤدي إلى ضبط التعامل بين الناس.

ويتضح مما سبق أهمية القياس كوظيفة محاسبية في تزويد المعلومات المحاسبية اللازمة لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات الرشيدة المعبرة عن مختلف الأنشطة الاقتصادية خلال مختلف مراحل القياس للثروة الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغيرات.

كما ان للقياس اهمية كبيرة في البحث العلمي لأنه يعتبر عنصرا أساسيا وجزءاً مهماً من البحث العلمي لأنه أفضل طريقة لفهم الشيء أو الحدث المراد قياسه ومن دونه لا يمكن إختبار صحة الفروض والنتائج.

٣ـ أركان عملية القياس

إن عملية القياس المحاسبية تقوم على أربعة أركان رئيسة تتمثل بالآتي (مطر والسويطي،٢٠٠٨: ١٣١-١٣٢):

١- الخاصية محل القياس.

٢- المقياس المناسب للخاصية محل القياس.

٣- وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس.

٤- الشخص القائم بعملية القياس.

يقصد بالركن الأول تنصب عملية القياس بشكل عام وفي مختلف المجالات على خاصية معينة لشيء ما ففي مجال القياس المحاسبي إذا ما أردنا أن نقيس المشتريات مثلاً فإن السمة أو الخاصية المختارة التي ينصب عليها القياس هي قيمة المشتريات، وكذلك قد تنصب عملية القياس على خاصية أخرى عدا خاصية القيمة كأن يكون محل القياس الطاقة الإنتاجية للشركة أو معدل دوران المخزون السلعي.

أما الركن الثاني فيتوقف إختيار المقياس المناسب على الركن الأول أي على الخاصية محل القياس، وفيما يتصل بالمشروع الاقتصادي فإذا كانت الخاصية المختارة القيمة فإن المقياس المناسب اما الكلفة التاريخية او القيمة الجارية او القيمة الحالية او القيمة العادلة.

في حين أن الركن الثالث يركز على تحديد نوع وحدة القياس فمثلا لو كانت قيمة ربح المشروع هي محل للقياس أي إذا كانت الخاصية محل القياس القيمة وان المقياس المناسب هو الكلفة ووحدة القياس النقد فإن هذا الركن يركز على بيان نوع وحدة النقد المميزة لهذه القيمة أي هل هي الدينار أم الدولار أم الجنيه ؟....الخ.

أما الركن الرابع فإنه يركز على الشخص القائم بعملية القياس والمتمثل بالمحاسب وماله من اثر أساسي وكبير في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبي وخصوصاً في حالة عدم توفر المقاييس الموضوعية للقياس، وخاصة ان التقدير له اثر مهم في قياس المعلومات المحاسبية أي أن كثيراً من المعلومات المحاسبية تعتمد على إجراءات قياس غير مؤكدة وبالتالي فإن تحقيق الدقة المطلقة في القياس المحاسبي يعد امراً مستحيلاً.

٤ـ أهداف القياس

ان اهمية القياس المحاسبي على وفق المنظور الاقتصادي والمحاسبي (النظرة الشاملة) للقياس نابعة أساساً من تحقيق احد او جميع الاهداف في ادناه (النقيب، ٢٠٠٤: ٣٢٩):

أولاً: قياس الموارد التي تحقق الدخل

ان قياس الموارد التي تحقق الدخل يمثل المصدر الاساس لتحقيق الدخل، ولأجل الاطمئنان على استمرار انسيابه وسلامة تحقق الدخل وبمعدلات عائد إن لم تكن متزايدة فعلى الاقل ان لا تكون متناقصة، لذا اصبح من الضروري زيادة الاهتمام ورعاية تلك الثروة التي تمثل مصدراً تحقق الدخل وتدفقه والحفاظ عليها وصيانتها وهذا يستلزم بالضرورة مواكبة عملية القياس المحاسبية لها وباستمرار للوقوف على التغيرات التي تطرأ عليها لمواجهة وتجنب ما يمكن أن يؤثر في تناقص تدفق الدخل في الوقت المناسب وتجنبه.

ثانياً: تأمين الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة

بعد ان تتم عملية القياس للطاقات الانتاجية والتسويقية والمادية المتاحة بالإمكان تحقيق هدف آخر ألا وهو دراسة الفرص البديلة بهدف توجيه تلك الموارد واستغلال تلك

الطاقات استغلالا عقلانيا ورشيدا للعمل على زيادة عوائد الدخل المتحقق والمتنامي وكذلك تقليل فرص الضياع والضغط على أوجه الإنفاق قدر المستطاع.

ثالثاً: التعرف على قيمة الاصول والالتزامات

إن استخدام القياس المحاسبي للطاقات المتاحة للأصول يواجه بعض الصعوبات بسبب عدم ثبات اسعار السوق، ويختلف الأمر بعض الشيء فيما يتعلق بالأصول المتداولة بالمقارنة مع الأصول غير المتداولة، كذلك بالنسبة الى الالتزامات.

الإفصاح المحاسبي:

١ـ مفهوم الافصاح المحاسبي:

يعد مبدأ الافصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية الهامة التي لها دوراً هاماً في اثراء قيمة ومنفعة للمعلومات المحاسبية التي تظهرها التقارير المالية التي تستخدم لأغراض اتخاذ قرارات الاستثمار وغيرها، حيث تم تعريف الافصاح بانه توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها من الاطراف الداخلية والخارجية (Choi,2005:1)، يركز هذا التعريف على ضرورة ايصال نتائج القياس المحاسبي الى متخذي القرار، وكما هو معروف أن الهدف الرئيسي للإفصاح المحاسبي هو اشباع حاجات مستخدمي المعلومات لذلك تم تعريفه بانه تقديم المعلومات الى المستخدمين بشكل واضح ومضمون صحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات (حنان،٢٠٠١: ٢٩٨)، وعرف بانه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدات المحاسبية (الشيرازي، ١٩٩٠:٣٢٢)، ويرى بعضهم ان الإفصاح غالبا ما يكون مهما للأطراف الخارجية عندما عرف "بأنه اظهار القوائم المالية لجميع المعلومات الأساسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع بحيث تعينها على اتخاذ القرارات الرشيدة " (عبدالله،١٩٩٥: ٣٨).

كما ويمثل الإفصاح المدخل الاعلامي للنظرية المحاسبية اذ عرف بأنه نوع من أنواع الإعلان والشفافية يسمح بإتاحة بيانات ومعلومات تساعد نسبيا في تفهم التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات ونتائج لها أهميتها النسبية للمستفيد منها (عوض الله،٢٠٠١: ٧٩)، وعرفه (Hendriksen)" بأنه اعلام مستخدمي التقارير المالية بكل ما

يساعدهم على اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة سواء أكانت قرارات استثمارية ام منح قروض"(Hendriksen,1992:72).

٢ـ اهمية الافصاح المحاسبي:

يعد الافصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية المستخدمة عند اعداد القوائم والتقارير المالية وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن المعلومات المحاسبية والمالية جميعاً وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين من هذه المعلومات، لما لهذا المبدأ من اهمية كبيرة في تقديم المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الرشيدة، وخاصة بعد ان اصبح هدف المحاسبة المالية هو تقديم المعلومات الملائمة والضرورية للأطراف ذات العلاقة.

ويستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم. هذا بالإضافة إلى الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، لذلك فإن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له أثار سلبية.

يركز العمل المحاسبي المعاصر على الافصاح وذلك لارتباطه بإحدى الوظائف الرئيسة للمحاسبة وهي وظيفة الاتصال، فعن طريق الإفصاح يتم تصميم وإعداد التقارير المالية التي تهدف إلى إشباع حاجات مستخدميها من المعلومات المحاسبية التي تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشأة خلال فترة النشاط وتعرض المعلومات التي تعلن عن خطط وتوقعات الإدارة المستقبلية (الفضل،٢٠٠١: ٥٧).

إذ أن أهمية الإفصاح تقود إلى الاتي: (سليمان، ٢٠٠٦: ٥٢)

١- المساعدة في تحسين فهم الجمهور لهيكل ونواحي نشاط المؤسسة المالية وسياساتها وأدائها فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية البيئية والأخلاقية.

٢- المساعدة على اجتذاب راس المال والمحافظة على الثقة في أسواق راس المال.

٣- يقوم الإفصاح المحاسبي بالتأثير في سلوك المؤسسات المالية وحماية المستثمرين لأنه

أداة قوية التأثير.

٤- يخدم الإفصاح المحاسبي مسألة تنظيم المعلومات المحاسبية وعرضها وتوصيلها للإطراف المختلفة (أصحاب المصالح) بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم مما يزيد من قيمة ومنفعة هذه المعلومات بالنسبة لمستخدميها لاتخاذ قراراتهم.

٥- يسهم في تحقيق فاعلية استغلال وكفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على المستوى الجزئي للمؤسسة، وبالتالي على المستوى القومي للاقتصاد الوطني، اذ ان المعلومات المحاسبية تساعد في كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة على مستوى المؤسسات وبالتالي المستوى القومي.

٣ـ العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

توجد عدة عوامل تؤثر في الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، والتي يمكن تقسيمها على: (المالكي، ٢٠١٢: ٤١)

١- عوامل بيئية: اذ تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى ولأسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وعوامل ناتجة من حاجة المستفيدين إلى المزيد من المعلومات الإضافية عن التغييرات البيئية وأثرها على الوحدة الاقتصادية.

٢- عوامل تتعلق بالمعلومات: اذ تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات خاصة من ناحية مدى توافر الملاءمة والثقة في هذه المعلومات فضلاً عن القابلية للتحقق والمقارنة، ومن العوامل التي تتعلق بالمعلومة ما يلي (تركي،١٩٩٣: ٤٣):

أ- **مقارنة التكلفة بالعائد (اقتصادية المعلومات)** أي ان تكون المنفعة من المعلومات تفوق تكلفة الحصول عليها وأعدادها وعرضها في التقارير المالية.

ب- **الاهمية النسبية** لكي يتم الافصاح عن المعلومة يجب ان تتمتع بالأهمية النسبية للتأثير في قرار المستخدمين.

جـ- التحيز: الافصاح عن معلومات تفيد جهة او مستخدم معين تؤثر في كمية المعلومات المفصح عنها بالتركيز على مستخدم معين وهذا يتعارض مع مبدأ الافصاح الذي يتضمن المعاملة المتوازنة لكافة أصحاب المصالح.

٣- عوامل تتعلق بالمنشأة: وهناك عدة عوامل وهي:-

أ- حجم المنشأة: وجود علاقة بين حجم المنشأة ودرجة الإفصاح في الكشوفات والقوائم المالية في عدد من الدراسات الميدانية، يرجع ذلك إلى أن تكلفة المعلومات تكون قليلة الأهمية في المنشآت الكبيرة قياسا بالمنشآت الصغيرة.

ب- عدد المساهمين: وذلك لجود علاقة طردية بين عدد المساهمين ودرجة الإفصاح، على أساس أن زيادة عدد المساهمين يؤدي إلى زيادة درجة الإفصاح.

جـ- تسجيل الشركة بسوق الأوراق المالية: لهذا العامل اثر مباشر على زيادة الإفصاح بسبب الشروط التي تضعها تلك الأسواق.

د- المدقق الخارجي: يعمل المدقق الخارجي على تقويم درجة الإفصاح عند تدقيقه لحسابات المنشأة للوقوف على مدى التزامها بالأسس والقواعد والمبادئ والسياسات المحاسبية والمعايير والقواعد المهنية المطبقة في البلد.

٤- تطور الافصاح:

يرتبط تطور الإفصاح بشكل وثيق مع تطور نظم المحاسبة، وتتأثر ممارسات ومعايير الإفصاح بالنظم القانونية ومصادر التمويل والروابط السياسية والاقتصادية ، ومستوى التنمية الاقتصادية، ومستوى التعليم، والمستوى الثقافي ، وقد قدمت اسواق المال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الدول الانجلو امريكية أغلب التمويل كما أصبحت اكثر تطورا ، وتميل المملكة في هذه الاسواق الى الانتشار بين عدد كبير من حملة الاسهم كما تتأكد حماية المستثمر وتلعب منظمات المستثمرين دور متنامي في هذه الدول والتي تتطلب العوائد المالية وزيادة(قيمة حملة الأسهم) وقد نما الإفصاح العام نتيجة لمحاسبة المسؤولية للشركات أمام الجمهور(فردريك تشوي، ٢٠٠٤: ١٩٠).

المبحث الثالث

المشتقات المالية

١ـ مفهوم المشتقات المالية

تعرف بأنها تعهد لتسليم منتجات حقيقية او أساسية (underlying) او اعطاء الحق في

شرائها او بيعها في المستقبل وبالتالي فهي أدوات تعتمد على القيمة المرجعية لشئ اخر وتتضمن انواع منها: المستقبليات ، الخيارات ، العقود الآجلة والمبادلات وسميت بالمشتقات لان قيمتها تشتق من قيمة الموجودات الاساسية اي ان قيمة الموجود او سعره تعتمد على / أو تشتق من موجود اخر وتعرف هذه الموجودات بالموجودات الاساسية والتي تتضمن فقرات مثل أسهم الشركات، الأوراق المالية ذات الدخل الثابت ،العملات ، أدوات السوق النقدية، ومؤشرات الاسهم والسندات (الربيعي ، ٢٠١١: ١٥).

٢ـ انواع المشتقات المالية:

إن المشتقات المالية عديدة ومتنوعة لذا يمكن تقسيمها إلى الأنواع الآتية:

أولاً. الخيارات Options

تعرف الخيارات أو عقد الخيار على أنه " عقد بين شخصين - بائع ومشتري - يعطي للمشتري الحق بتنفيذ أو عدم تنفيذ ، بيع أو شراء موجود ما بسعر محدد وموعد محدد بسعر يتفق عليه اليوم "(Chance, 2001: 5)، وعقود الخيار نوعان أمريكي وهو الأكثر رواجاً واستخداماً، والذي يسمح بتنفيذ عقد الخيار في أي وقت قبل موعد الاستحقاق، والآخر هو أوربي والذي ينفذ فقط عند تاريخ الاستحقاق، وكلا النوعين يستخدم في التعامل سواء في أمريكا أو أي بلد آخر.

ثانياً. المستقبليات Futures

تعرف المستقبليات أو عقد المستقبلية أنه " التزام أو ترتيب بين شخصين بائع ومشتري لبيع شيء ما في تاريخ محدد في المستقبل (Chance, 2001:6)، أو هو" التزام تعاقدي خطي لبيع أو شراء موجود معين بسعر وتاريخ معين في المستقبل " (Bell, 1993: 1).

لقد تم التعامل في العقود المستقبلية لأول مرة في بورصة شيكاغو عام ١٩٧٢ باستخدام عملات أجنبية (هندي، ١٩٩٩، ص٦٧٩). وتعدّ العقود المستقبلية عقود بيع وشراء آجلة على العكس من العقود الفورية أو النقدية، إذ تتطلب العقود النقدية أن يتم تسليم الموجود فوراً محل العقد، أما في العقود المستقبلية فإن تسليم الموجود يكون في تاريخ لاحق للتاريخ المحدد في العقد، إلاّ أن ذلك لا يعني أن العقود المستقبلية عقود آجلة أو مشابهة لها.

ثالثا: العقود الآجلة Forwards Contracts

يعرف العقد الآجل أنه "اتفاق بين طرفين بائع ومشتري لبيع أو شراء شيء ما، في تاريخ لاحق وبسعر يحدد اليوم" (Chance, 2001: 5) ومن حيث المبدأ تتشابه العقود الآجلة مع عقود المستقبليات، أي أنهما يتعلقان بالمستقبل، إلاّ أن الاختلاف الأساسي والجوهري بينهما يتمثل في كون العقود الآجلة عقوداً غير نمطية، أي لا يتم تداولها في السوق المنظمة، وإنما يتم تداولها في السوق وبهذا لا يكون التعامل في هذا النوع من العقود داخل الأسواق المنظمة، ويعود السبب في ذلك إلى العديد من الأمور، من أهمها: أن تلك الأسواق تتطلب وجود الهامش المبدئي، الذي يكون في الأسواق الأخيرة غير مطلوب، فحجم العقد وموعد التنفيذ يكون - نوعا ما – مرناً مقارنة بالتعامل في الأسواق المنظمة.

رابعا: المبادلات Swaps

يعرف عقد المبادلة أنه "عقد بين طرفين يتضمن الموافقة على تبادل تدفقات نقدية " (Chance, 2001:7)، ان عملية التبادل أو عقد التبادل يتم لغرض التنفيذ في المستقبل وعادة ما يستخدم هذا النوع من العقود في عمليات التحوط من الخطر، وخصوصاً تغير أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، أو استخدامها لغرض تخفيض كلف الاقتراض من خلال عملية المراجحة.

٣ـ أهمية المشتقات المالية:

يمكن بيان اهمية المشتقات من خلال فوائد عدة منها (الربيعي والفتلاوي،٢٠٠٩: ١٠- ١١)

١- وضع طرق جديدة لفهم وقياس وادارة المخاطر المالية والتي يمكن من خلالها عزل أو إدارة المخاطر المعقدة التي تتجمع سوية في الادوات المالية التقليدية بحيث يمكن أدارة كل المخاطر بها بشكل مستقل وبكفاءة أعلى.

٢- دعم الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم أغراضهم في بناء محافظ اكثر تنويعا الأمر الذي من شأنه زيادة قاعدة عملاء هذه المؤسسات.

٣- التعزيز من فرص الإيرادات والأرباح الناجمة عن تنويع محافظ المؤسسات المالية من الأدوات المشتقة من عوائد استثمارية ورسوم وعمولات وخدمات وغيرها

وذلك من خلال قيام المصارف بعمليات التحوط والمضاربة وصناعة الأسواق وتكوين المراكز المالية.

٤- شراء المستثمرين الذين يرغبون في اقتناء حقوق ملكية معينة لخيارات او لصكوك شراء الاسهم لكي تتاح لهم فرصة مستقبلية لشراء الاسهم بسعر لا يساوي سوى جزء من سعرها السائد مستقبلا ـ وذلك بعد تحسين اوضاع الشركة آنذاك ـ

٥- تقليل التكاليف لكل من المصدرين (issuer) والمستثمرين في الادوات المشتقة مع رفع عوائد الاستثمار وتنوعها الى جانب توسيع مجموعة بدائل التمويل والاستثمار المتاحة لهم وتقليل مخاطر الخسارة.

٤ـ أهداف التعامل بالمشتقات المالية

تعد المشتقات المالية من الأشكال المهمة للاستثمار والتي لاقت انتشارا واهتماما واسعا في الأسواق المالية خلال العقود الخمس الأخيرة، وعادة ما يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة في أسواق رسمية تدعى البورصات أما البعض الآخر فيتم التعامل بها عن طريق المؤسسات المالية والتي يتم تداولها خارج البورصات وهو ما يطلق عليه بالأسواق غير الرسمية. لذا فان استخدام المشتقات المالية ينطوي على هدفين رئيسين (الدوري،٢٠١٠: ٣٢٨):

الهدف الأول: التحوط أو التغطية Hedging

إذ يتم التعامل بالمشتقات المالية لمواجهة المخاطر الناجمة عن التذبذبات في أسعار الأصول (الأوراق المالية) التي قد تنشأ نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف وغيرها، حيث يلجا المستثمرون إلى استخدام المشتقات المالية عندما يواجهون مخاطر مرتبطة بسعر أصل معين بهدف الحد من تلك المخاطر والحفاظ على الأصول بأدنى خسارة.

الهدف الثاني: المضاربة Speculation

يتم التعامل بالمشتقات المالية من اجل المضاربة وتحقيق أرباح عالية من خلال الاستفادة من مزايا الرفع المالي وما يتضمنه من تحركات في الأسعار المستقبلية للأصول (الأوراق المالية) التي تحقق المكاسب العالية الناتجة عن اعتقاد المضارب بعدم التسعير بصورة صحيحة، الجدير بالذكر أن هناك فرقا ما بين هدف المضارب (المستثمر) باستخدام السوق

الفوري وبين هدفه باستخدام السوق الآجل، إذ يتطلب عند استخدامه السوق الفورية الالتزام بدفعات مبدئية مساوية لقيمة الأوراق المالية التي يتم شراؤها، بينما لا يتطلب من المضارب عند استخدام السوق الآجل أي دفعات نقدية عند شراء الأوراق المالية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من مزايا الرفع المالي بالمقارنة مع الأسواق الفورية.

٥ـ فوائد المشتقات المالية:

يرى (مركز البحوث المصرفية،١٩٩٧: ٥) بان استثمار الأموال في المشتقات يعود لأسباب متنوعة ولكنها لا تخرج عن سببين رئيسيين هما (الحماية hedging والمضاربة speculation) وبذاك فان للمشتقات فوائد منها:

١. أدارة الخطر:

من خلال تجزئة عقود المشتقات المالية يمكن الدخول في صفقات لغرض الحد من المخاطر التي تصاحب الصفقات العادية التي تتم، وهذه غالباً ما تنصب على إدارة الخطر الناشئ من تقلب أسعار الفائدة ، أو تقلب أسعار صرف العملات الأجنبية ، إذ يمكن أن تستخدم العقود الآجلة والخيارات والمستقبليات ، لغرض الحماية من مخاطر تقلب أسعار كل من الفائدة وسعر صرف العملات الأجنبية أو استخدام المبادلات في إدارة خطر تقلب سعر الفائدة (Kothari&Hentscel, 2001:10-11) ويلاحظ أن الافتراض هنا: أن المخاطرة أو الخسارة تكون مساوية للصفر ، بوصف أن الشخص المتعامل بهذه الأدوات - لغرض إدارة الخطر- لا يهدف إلى تحقيق الربح (وإن كان مفضلاً) ، وإنما هو تخفيض الخسارة إلى درجة الصفر والتي ربما تتحقق أو تصل إلى أدنى درجة.

٢. الاستثمار:

يمكن من خلال استخدام الأدوات المالية تحقيق الأرباح عن طريق زيادة فرص الاستثمار وتنويع المحافظ الاستثمارية، وغالبا ما يكون الاستثمار في الأدوات المالية المشتقة هو بمبالغ قليلة مقارنة بالعائد المتوقع، وأن الدخول في مجال صناعة المشتقات، وتكوين المحافظ الاستثمارية، من شأنه أن يزيد الثقة ويدعمها بهذه المشتقات الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص استثمارية.

٣. إنعاش الاقتصاد:

التعامل بالأدوات المالية المشتقة في العديد من البلدان وفي كل من الأسواق المنظمة أو الموازية، أدى إلى التوسع الكبير في التعامل بهذه الأدوات، إذ أنها تمثل ثلثي تجارة العالم بالسلع والأوراق المالية، مما يؤدي - بالتأكيد - إلى إيجاد فرص عمل كثيرة والى تحقيق الوفورات الاقتصادية من خلال عمليات تحريك الاقتصاد، الذي ينعكس على كافة فئات الشعب في تلك البلدان التي تتعامل بها.

٤. انخفاض الكلفة:

يتم من خلال التعامل بالأدوات المالية المشتقة تخفيض كلف الاستثمار، فلغرض تحقيق الأرباح يجري في المعاملات التقليدية استثمار مبالغ كبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة أو مبالغ صغيرة لتحقق الأرباح الصغيرة ، الامر الذي يترتب عليه تحقق كلف عالية (نتيجة التأخير في استثمار هذه المبالغ في قطاعات أخرى) ، إلا أنه من خلال استخدام الأدوات المالية المشتقة يجري استثمار مبالغ قليلة (كالعلاوة أو الهامش) من اجل تحقيق أرباح كبيرة ، مقارنة بمبلغ الاستثمار، الأمر الذي يعني انخفاض كلف الاستثمار ، من خلال توظيف باقي مبلغ الاستثمار في أوجه أخرى.

٦- خصائص المشتقات المالية

من خلال ما تقدم من مفهوم وتعريف للمشتقات المالية نستطيع تحديد بعض الخصائص التي تتمتع بها:-

١- تعد المشتقات المالية من العمليات والبنود خارج الميزانية، وهذا ما يجعل المجال مفتوحا لتعرضها لمخاطر عدم الافصاح عنها بالإضافة لمخاطر الرقابة عليها.

٢- تعتبر المشتقات من الأدوات المعقدة، بحيث يوجد هناك غموض حول كيفية استخدام أداة بعينها، وكيفية تقييمها ، والمحاسبة عنها، ومن جهة ثانية قد تواجه المؤسسات خطر فهم شروط وأثار المشتقات مما يعرضها الى نتائج وخيمة.

٣- تتسم المشتقات بدرجة سيولة عالية اذ يسهل تسويتها من خلال بيعها او شرائها في التاريخ المحدد للاستحقاق (عبد الباسط ، ١٩٩٧: ٣٥٢).

٤- تتميز المشتقات بإمكانية تحقيق أرباح تصل إلى ١٠٠٪ من حجم الاموال المستثمرة، كذلك قد تحقق خسائر كبيرة يمكن ان تؤدي إلى الإفلاس وذلك يعني تميزها بالمخاطر المرتفعة (الفريجي ، ٢٠٠١: ٢٥).

٥- بما ان معظم المشتقات المالية هي من الأدوات الموجودة خارج الميزانية-off) balance- sheet instruments) كما تقدم لأنها وان كانت تنشئ التزاما تبادليا مشروطا إلا أنها في الغالب لا تتسبب في اي تدفق نقدي ضئيل نسبيا أو أنها لا تتسبب في أي تدفق نقدي مبدئي لذلك يطلق فريق من الباحثين على المشتقات المالية مصطلح (الاستثمار الصفري)(مطر، ١٩٩٩: ٢٦٢).

المبحث الرابع

الجانب العملي

آراء العينة المختصة في مدى تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثرها في اعداد القوائم المالية

تمهيد:

ينطوي هذا المبحث على تحليل آراء العينة المختصة في مدى تأثير القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثرها في اعداد القوائم المالية، ويتضمن الفقرات التالية وهي على الترتيب:

أولاً: نتائج التحليل الأولي لمتغيرات البحث، والتي تتألف من نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية.

ثانيا: اختبار علاقة الارتباط.

أولا: نتائج التحليل الأولي لمتغيرات البحث

خصصت هذه الفقرة لبيان مستوى الاستجابة لأفراد العينة موضع البحث على محور الاستبانة على وفق ما يأتي:

ما مستوى استجابة أفراد العينة موضع البحث على فقرات **القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في القوائم المالية** على مستوى العينة موضع البحث؟

يعرض الجدول (١) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي **لفقرات القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في القوائم المالية** للعينة موضع البحث بدلالة معلمات الوسط الحسابي لاستجابات عينة البحث، ومستوى تشتت تلك الاستجابات عن الوسط الفرضي لأداة القياس وقدره (3) فضلا عن تحليل الأهمية النسبية بدلالة الوزن المئوي لهما وكما في الفقرات الآتية:

جدول (١) نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لفقرات القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية

المتغيرات	رقم السؤال	المقياس الخماسي لمستوى العينة					الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن المئوي	ترتيب الأهمية النسبية
		5	4	3	2	1				
عملية القياس المحاسبي للمشتقات المالية والتي تحدد المعالجة المحاسبية تؤثر في شكل ومحتوى القوائم المالية المنشورة.	1	7	14	4			4.12	0.65	5.89	0.05
عملية القياس المحاسبية للمشتقات المالية والتي تحدد المعالجة المحاسبية تؤثر في قرارات الاستثمار والتمويل.	2	3	17	4			3.95	0.53	5.44	0.05
يتم قياس المشتقات المالية وفقا لنماذج التسعير في حالة السوق غير النشط	3	1	18	6			3.8	0.48	5.44	0.05
القيمة العادلة للمشتقات المالية تحدد على اساس السعر السوقي المتداول للعقد بتاريخ الميزانية فيما إذا كان السوق نشطا.	4	9	10	4	4		3.88	1.03	6.01	0.05
عملية القياس المحاسبي المناسبة للمشتقات المالية تساعد في إثبات قيم أكثر واقعية لتلك العقود في التقارير المالية.	5	7	11	4	1		4.04	0.80	5.32	0.04
اتفاق أطراف العقد على قيمة المشتق المالي يعزز من درجة صحة أساس القياس المستخدم	6	4	18	3	1		3.96	0.64	5.89	0.05
الإفصاح عن المشتقات المالية يتم ضمن عناصر(بنود) الميزانية وليس خارج الميزانية (الإيضاحات).	7	6	10	5	4	1	3.61	1.11	5.38	0.05
يوفر الإفصاح عن المشتقات المالية معلومات تعمق من فهم اهمية المشتقات المالية وتاثيرها في المركز المالي للمنشأة وأدائها وتدفقاتها النقدية بما يساعد على ترشيد قرارات مستخدمي القوائم .	8	7	12	6			4.04	0.72	5.78	0.05
يوفر الإفصاح المساعدة في تحديد المبالغ وتوقيت ومدى تحقق التدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالمشتقات المالية	9	5	15	4			4.04	0.61	5.55	0.05
الإفصاح عن كل صنف من اصناف المشتقات المالية سواء كانت موجودات مالية او مطلوبات مالية أو أدوات حقوق ملكية.	10	9	9	7			4.08	0.79	5.84	0.05
مشاكل وتعقيد التعامل بالمشتقات المالية من ناحية القياس والإفصاح عنها يؤدي إلى قيام الإدارة بتلك الانشطة بصورة مخالفة للمبادئ المحاسبية المقبولة GAAP.	11	1	14	9	12		3.11	0.90	6.41	0.07
المشتقات المالية الضمنية يكون من الصعب تحديد مخاطرتها فضلا عن قيمتها والعكس بالعكس.	12	3	13	3			4	0.56	4.35	0.04
استخدام المشتقات المالية بالشكل الصحيح يؤدي إلى تحقيق عائد إضافي للوحدة الاقتصادية او على اقل تقدير يقلل من الخسائر المحتملة.	13		9	13	3		4.24	0.64	6.07	0.05
نسبة العائد المتحققة من التعامل بالمشتقات المالية على أسهم معينة تفوق نسبة العائد المتحققة من الاستثمار بتلك الأسهم لوحدها.	14	3	12	9	1		3.68	0.73	5.26	0.05
حاجة المستثمرين إلى تنويع استثماراتهم والمضاربين إلى تحقيق عوائد عالية بتكلفة قليلة نسبيا تقتضي من الوحدات الاقتصادية التعامل بالمشتقات المالية	15	1	13	4	1		3.73	0.63	4.06	0.04
رغبة المؤسسات المالية في تقديم خدمات إضافية لعملائها فضلا عن وجود المنافسة بين تلك المؤسسات يمكن أن تساعد على إنشاء أدوات مشتقة.	16	5	19	3	1		4	0.65	6.41	0.05
جميع المشتقات المالية تعد أصولا محتفظا بها للمتاجرة إلا في حالة تصنيفها على أنها أدوات تحوط فعلية.	17	1	14	8	2		3.56	0.69	5.09	0.05
المخاطر المتنوعة المحيطة بالوحدة الاقتصادية العراقية وحاجة تلك الوحدات للحفاظ على استثماراتها وأصولها يستدعي التعامل بالمشتقات المالية.	18	5	16	3	1		4	0.69	5.72	

من الجدول السابق يتبين بانه ترتيب الفقرة (١٣) (استخدام المشتقات المالية بالشكل الصحيح يؤدي إلى تحقيق عائد إضافي للوحدة الاقتصادية او على اقل تقدير يقلل من الخسائر المحتملة) بالترتيب الاول بين فقرات المتغير بمتوسط حسابي بلغ (4.24) وبانحراف معياري ووزن مئوي بلغا (0.64) و(6.07%) على التوالي، في حين احتلت الفقرة (3)

(يتم قياس المشتقات المالية وفقا لنماذج التسعير في حالة السوق غير النشط)، بدرجة متقاربة من الوعي لمفهوم القيمة العادلة. الترتيب الاخير بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.8) وبانحراف معياري (0.48) ووزن مئوي بلغ (5.44%).

وتظهر النتائج السابقة اختلاف استجابات عينة الدراسة حول مستوى وضوح فقرات القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية وأثره على القوائم المالية على الرغم من أنه حقق استجابة أجمالية موجبة بدلالة مؤشرات القياس المعتمدة. وطبقا لذلك تتحقق فرضية البحث الأولى وهي: ((هناك دور فعال يلعبه القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واثره في اعداد القوائم المالية)).

ثانيا: اختبار علاقة الارتباط

في هذه الفقرة سيتم عرض احصائي لاختبار وتحليل علاقة الارتباط بين متغيري البحث (القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية)، حيث نصت هذه الفرضية على (وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية)، وعندما تم الربط بين الفقرات التي تتعلق بالمتغيرين وباستعمال معامل ارتباط سبيرمان تبينت المؤشرات الاتية:

جدول (٢) مصفوفة ارتباط سبيرمان للعلاقة بين القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية

المتغير	القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية	اعداد القوائم المالية
القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية	1	50.5
اعداد القوائم المالية	50.5	1

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (Spss,ver.10)

يتضح من الجدول أعلاه ان علاقة الارتباط بين المتغيرين بلغت (٠.٥٥) وتعتبر علاقة موجبة وقوية بمستوى معنوية بمقدار (٠.٩٥)، ولأجل التحقق من معنوية هذه العلاقة بين متغيري البحث فقد اجري اختبار معنوية معامل سبيرمان للارتباط بمقياس اختبار (t) وكما مبين في الجدول الاتي:

جدول (٣) اختبار (t) لعلاقة الارتباط بين القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية

الارتباط	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية
0.55	75	6.50	1.96

المصدر: نتائج الحاسبة الإلكترونية، برنامج (Spss,vev.10)

يتبين من الجدول (٣) أن قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية بمستوى معنوية (0.05) وبحدود ثقة (0.95)، وهذا يؤكد معنوية العلاقة بين المتغيرين على مستوى هذا البحث، ووفقا لهذه النتائج يمكن قبول الفرضية الثانية ((توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين القياس والافصاح المحاسبي عن المشتقات المالية واعداد القوائم المالية)).

المبحث الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

من خلال ما تم التطرق اليه في الجانب النظري والتطبيقي للبحث يمكن الحصول على الاستنتاجات الاتية:

١. ان الغرض الأساسي لتبني التعامل في المشتقات المالية هو الحماية او التغطية من المخاطر ثم المراجحة ويليها تخفيض تكاليف التمويل وأخيرا المضاربة.

٢. هناك معوقات تحد من التعامل بالمشتقات المالية في البيئة المحلية العراقية منها:

أ. عوامل خارجية: تتمثل العوامل الخارجية بعدم توافر الأسواق المالية المتطورة التي تتبنى التعامل المشتقات المالية، فضلا عن عدم توافر معلومات توضح طبيعة المشتقات المالية وكيفية قياسها والافصاح عنها، كما ان عدم صدور تشريعات وقوانين تحكم التعامل بالمشتقات المالية وتنظم التداول بها يعد أيضا من محددات التعامل بالمشتقات المالية، وأيضا عدم رغبة المستثمرين في التعامل بها لكون المخاطر المرتبطة بها قد تكون أكبر بكثير من العوائد المتحصلة منها خصوصا مع عدم الخبرة والعلم بطبيعة تلك المشتقات.

ب. عوامل داخلية: تتمثل العوامل الداخلية بعدم توفر كادر بشري متخصص

ومتدرب على استعمال المشتقات المالية، وكذلك عدم توافر أنظمة الاشراف والرقابة على المشتقات المالية، وعدم توافر أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تسهل من استعمال المشتقات المالية، وأخيرا قلة التعامل والتداول في الأسهم والسندات في السوق المحلية العراقية يعد أيضا من معوقات استعمال المشتقات المالية.

٣. تقاس المشتقات المالية بنماذج قياس المشتقات في حالة السوق غير النشط.

٤. الإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في صلب القوائم المالية يمكن ان يوفر معلومات محاسبية ملائمة وصادقة التمثيل.

ثانيا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فقد تم التوصل إلى عدد من التوصيات بغرض الاستفادة منها وهي كالآتي:

١. اهمية نشر التعامل بالمشتقات المالية بأنواعها مما يساعد في رفع كفاءة السوق المالي العراقي، اذ انها يمكن ان توفر الحماية ضد المخاطر للأطراف المتعاملة كما انها يمكن ان تجذب مستثمرين جدد وخاصة المستثمرين الأجانب الذين اعتادوا على التعامل بالمشتقات المالية في اسواقهم المالية.

٢. ضرورة اصدار تشريعات واحكام من قبل السوق المالي العراقي لضبط وتسهيل التعامل بالمشتقات المالية.

٣. توفير الكوادر البشرية المتخصصة في التعامل بالمشتقات المالية وزيادة حجم الخبرة لديهم من خلال إقامة الدورات والايفادات والتدريب المستمر لهم.

٤. تسهيل تأسيس شركات الاستشارات المالية وخصوصا تلك التي تعنى بالمشتقات المالية.

٥. الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات لتنظيم أسواق تداول المشتقات المالية لزيادة حجم التداول من خلال برامج الحاسوب والبرامج الخاصة بالتحليل المالي في السوق النظامي والسوق الثانوي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية:

الكتب:-

١ـ الشيرازي، عباس مهدي،(١٩٩٠)، نظرية المحاسبة، الطبعة الاولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر.

٢ـ مطر ، محمد،(٢٠٠٤)، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار الاوائل للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن.

٣ـ فرج، صفوت، (١٩٩٧)، القياس النفسي،الانجلو المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة.

٤ـ مطر، محمد، موسى السويطي، (٢٠٠٨)، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والافصاح، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان.

٥ـ النقيب، كمال عبد العزيز،(٢٠٠٤)، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن.

٦ـ حنان، رضوان حلوة،(٢٠٠١)، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الاردن.

٧ـ عوض الله ، عبد المنعم، (٢٠٠١)، تحليل ونقد القوائم المالية، جامعة القاهرة ـ مصر.

٨ـ سليمان، محمد مصطفى، (٢٠٠٦)، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري ـ دراسة مقارنة"، الدار الجامعية ـ مصر.

٩- فرديك تشوي، كارول آن فروست، جاري ميك، (٢٠٠٤)، المحاسبة الدولية"، دار النشر المملكة العربية السعودية – الرياض.

١٠- الربيعي حاكم، ميثاق الفتلاوي ،حيدر جوان، علي احمد فارس،(٢٠١١)،" المشتقات المالية"،الطبعة الأولى ،دار اليا زوري العلمية للنشر وتوزيع- عمان.

١١ـ الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ، (٢٠١٠) ، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية"، الطبعة الاولى، دار اثراء للنشر والتوزيع ـ عمان.

١٢ ـ مطر ، محمد ، (١٩٩٩)، طبعة الثانية، (ادارة الاستثمارات ـ الاطار النظري والتطبيقات العلمية.

١٣ـ منير إبراهيم هندي، (٢٠٠٨)، الفكر الحديث في ادارة مخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات.

الدوريات:-

١ـ الفضل ، مؤيد، (٢٠٠١)،" العلاقة بين الافصاح المحاسبي وكل من حجم الشركة ، وأسعار اسهمها في السوق المالية ونوع نشاطها"، سلطنة عمان ، مجلة الإداري، العدد.٨٤

٢. تركي، محمود ابراهيم، (١٩٩٣)،" تحليل التقارير المالية"، مجلة جامعية الملك سعود ـ الرياض.

٣. عبد الله ، خالد امين، (١٩٩٥)،" الافصاح ودوره في تنشيط التداول في اسواق راس المال العربية"، مجلة المحاسب القانوني ، العدد.٦٢

١٢ـ عبد الباسط ، محمد وفا ، ٢٦-٢٧، ابريل ١٩٩٧، " أساليب تلافي المخاطر الناشئة من تقلبات الاسعار في سوق الصرف الأجنبي "، بحث مقدم من المؤتمر العلمي السنوي الاول ، جامعة الزقايق،

٤ ـ مركز البحوث المصرفية والمالية، (١٩٩٧)، استخدام المشتقات في ادارة الموجودات/ المطلوبات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الخامس، العدد الرابع، ديسمبر.

رسائل واطاريح:

١ـ الأنصاري، عبد الرسول صالح مهدي، (١٩٩٩) ، " القياس المحاسبي واثره في اهداف المحاسبة" أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢ـ المالكي، فرات لفته مجيد،(٢٠١٢)، " انموذج مقترح للإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على مستخدمي القوائم المالية"، أطروحة دكتوراه المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

٣ـ الفريجي، حيدر نعمة غالي، (٢٠٠١)، " استخدام أدوات الهندسة المالية في ادارة فجوة الميزانية العمومية لعينة من المصارف العربية: دراسة تطبيقية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية ، بغداد.

المصادر والمراجع الانكليزية:

1. Chance, donm.,(2001),anintroduction to derivatires and risk management, 5th. Ed., Harcourt college publishers.

2. bell,geoffery,(1993),derivative! Modern day al-chemy: interationalview point, world banking and securities.

3.Choi Frederick d. &meek gary k. 2005, "international accounting " 5th ed., prentice hall.

4.Hendriksoen, eldon, 1992, " accounting theory" new York, Richard.-

5.Kothari, S. p. & Ludger, hentschel, (2001), Are Corporation Reducing of Ta king Risks With Derivatives, Journal of Financial and Quantitative Analysis, March.